

الاتحاد الأوروبي والتنوع البيولوجي: قراءة في الاستراتيجيات الحالية وآفاقها المستقبلية *The European Union and biodiversity: An overview of current strategies and future prospects*



الدكتورة/ ناديتة ليتيم^{2,1}

¹ جامعة عنابة، (الجزائر)

² المؤلف المراسل، nadia.litim@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2021/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2021/06/30

تاريخ الاستلام: 2021/04/01



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / فريد خلفاوي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ. / سارة الناصر (العراق)

ملخص:

لقد حظي التنوع البيولوجي بوصفه عصب الحياة وقوامه باهتمام أوروبي بالغ النظر، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، في ظل تسارع وتيرة تناقص معدلات الأنواع الحيوانية والنباتية، وفقدان الموائل، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدمير النظم الايكولوجية. ولقد كان الإتحاد الأوروبي سابقا عالميا في حماية التنوع البيولوجي، وذلك ما تجسد من خلال تبنيه عدد من الاستراتيجيات المتميزة ذات أهداف طموحة، يسعى لبلوغها بحلول عام 2030، والتي شكلت نموذجا ناجحا يقتدى به عالميا في مجال صون التنوع البيولوجي ومنع فقدانه. ومن هنا تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مضمون استراتيجيات الإتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي، والبحث في مختلف التدابير التي اشتملت عليها، وكذلك دراسة أهدافها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي؛ التنوع البيولوجي؛ اللوائح؛ الاستراتيجيات؛ شبكة الطبيعة.

Abstract:

Nowadays, biodiversity is considered as one of the main environmental challenges facing the planet and humankind. Over the past few years, biodiversity has declined at an alarming rate, ecosystem services have mostly degraded, numerous habitats have deteriorated, and various species are currently threatened with extinction. As a result, the European Union decided to adopt ambitious and long-term strategies to protect nature and reverse the degradation of ecosystems by 2030. These solid biodiversity strategies provide a successful example and model to be followed globally. This research aims to analyze the content of the European Union's biodiversity strategies and identify their prospects in preserving biodiversity.

Key words: European Union; Biodiversity; Directives; Strategies; Nature Network.

مقدمة:

يعدّ التنوع البيولوجي؛ أي تنوع الكائنات حيوانية كانت أو نباتية، واختلاف النظم الإيكولوجية والأوساط التي تعيش فيها، من الأولويات البيئية الرئيسة التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي على العموم، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، الذي كان له السبق عالميا في تبني عدد من الاستراتيجيات الفريدة من نوعها، ذات أهداف طموحة في مجال حفظ التنوع البيولوجي وحمايته، ومنعه من التدهور والفقْدان.

وتجسد هذه الاستراتيجيات سياسة الاتحاد الأوروبي ورؤيته المستقبلية، خاصة أنه لا ينظر إلى مسألة التنوع البيولوجي بوصفها مسألة تستوجب كل عناية واهتمام فحسب، بل بالنظر في علاقة التأثير والتأثر التي تجمع التنوع البيولوجي مع بقية قطاعات الحياة: الزراعية والصناعية والطبية والغذائية والصيد البحري... إلخ. لاسيما وأن التنوع البيولوجي يعد جزءا حيويا لا يتجزأ من هذه القطاعات. وانطلاقا من هذا المنظور يدمج الإتحاد الأوروبي اعتبارات حفظ التنوع البيولوجي في جميع سياساته المتعلقة بمجالات الحياة المختلفة، ولعل هذا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح استراتيجياته في التنوع البيولوجي وتميزها.

أهمية الدراسة:

يعد التنوع البيولوجي عصب الحياة وقوامها، فالمساس به وتعريضه للمخاطر من شأنه أن يُؤثر تأثيرا بالغا على الإنسان، بل يُهدد بقاءه، ويؤدي إلى فنائه، خاصة وأنه يعد المصدر الأساس للغذاء والهواء والحياة الصحية الآمنة. ويشهد التنوع البيولوجي اليوم عديدا من المخاطر المحدقة به، التي من شأنها أن تؤدي إلى استنزافه، وتدمير نظمته الإيكولوجية كلية، وفي مقدمتها التغيرات المناخية وما ترتبه من ظواهر الطقس المتطرفة؛ من فياضانات وأعاصير وعواصف وجفاف وغيرها. إضافة إلى الاستغلال غير العقلاني لموارد الطبيعة من عمليات الصيد الجائرة، واستنزاف الغابات، والاستخدام المفرط للمبيدات في التربة، وكذلك التجارب العسكرية في البيئة البحرية، وما تخلفه من تدمير لأنواع عديدة من الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية.

من هنا تنبع الأهمية التي تحظى بها استراتيجيات الاتحاد الأوروبي بوصفها أداة حيوية لحفظ التنوع البيولوجي وصيانته، والمحافظة على استخدامه على نحو مستدام، وقابل للاستمرار، دون أن يؤدي ذلك إلى استنزافه، أو يؤثر ذلك على بقاءه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية في المقام الأول إلى تحليل مضمون استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي الفريدة من نوعها عالميا، من خلال الوقوف على أصولها التشريعية، ودراسة مختلف التدابير التي تضمنتها، وكذلك البحث في أهدافها الطموحة في مجال صيانة النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية المتضررة، وإعادة الأنواع المهددة إلى حالتها السوية، والسعي لتنشيطها وإنعاشها داخل محيطاتها الطبيعية.

مشكلة الدراسة:

تتعلق هذه الورقة البحثية باستراتيجيات الاتحاد الأوروبي التي وضعها حماية للتنوع البيولوجي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1998 إلى غاية اليوم، ودراسة تدابيرها المتميزة وأهدافها الطموحة التي يسعى إلى تحقيقها بحلول عامي 2030 و2050. هذه الاستراتيجيات التي تشكل قفزة نوعية في الجهود التي بدأها الاتحاد الأوروبي في حفظ وصيانة التنوع البيولوجي، تماشياً مع التزاماته الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 1992. وتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة فيما يلي:

ما هي الاستراتيجيات التي كرسها الاتحاد الأوروبي لحماية للتنوع البيولوجي الأوروبي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من أهمها:

- ما هي اللوائح القانونية الأوروبية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي؟
- ما هي التدابير التي اشتملت عليها استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي؟
- إلى أي مدى تسام الاستراتيجيات الأوروبية في صيانة النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية المتضررة؟
- ما هي الأهداف المستقبلية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها في مجال التنوع البيولوجي، بحلول عامي 2030 و2050؟

منهج الدراسة:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية الرئيسة وتساؤلاتها الفرعية، اعتمدت الدراسة أساساً على المنهج الوصفي، وذلك للوقوف على مفهوم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي، والبحث في مضمونها، وتحليل ما اشتملت عليه من تدابير متميزة، وكذلك تحديد أهدافها التي يصبو الاتحاد الأوروبي لبلوغها على المدى القصير والمتوسط.

خطة الدراسة:

للإحاطة بموضوع استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين اثنين: تناول الأول منهما الأصول التشريعية لاستراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي، من خلال مطلبين اثنين: تناولاً على التوالي اللوائح القانونية الأوروبية للطبيعة والشبكة الأوروبية للمناطق المحمية. ودراسة مضمون استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي وتحليلها، من خلال مطالب ثلاثة: خصص المطلب الأول لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية سنة 2020، في حين يتعلق المطلب الثاني بدراسة استراتيجية التنوع البيولوجي 2030. أما المطلب الثالث والأخير، فقد خصص للاستراتيجية الأوروبية من المزرعة إلى المائدة لعام 2020.

المبحث الأول:

الأصول التشريعية لاستراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي

لقد اتخذ موضوع حماية التنوع البيولوجي بعدا عالميا بداية من القرن العشرين، حيث كانت أوروبا سبقة عالميا في احتضان المحافل الدولية التي تعنى بحماية الطبيعة ومواردها؛ إذ عقد أول مؤتمر دولي لحماية الطبيعة في باريس عام 1923. (Blandin, 2014, p.31). ومع مطلع القرن الحادي والعشرين حظي موضوع حماية التنوع البيولوجي باهتمام أوروبي منقطع النظير، من أجل إنهاء أزمة الانقراض الحالية، التي يعاني منها العالم أجمع، ليضع بذلك على رأس أولوياته، وفي مقدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مستقبلا، وقف جميع عمليات فقدان التنوع البيولوجي، والعمل على استرداده وصيانته، ومنع مختلف أشكال تدهور النظم الإيكولوجية. (Born, 2014, p.p.688-689)

ومما لا شك فيه أن تحقيق الاتحاد الأوروبي لهذه الأهداف الطموحة، لن يتأتى إلا بتبنيه استراتيجيات متميزة، تركز على تشريعات ذات تدابير فعالة في مجال الحفاظ على الطبيعة ومواردها، وتعدّ لوائح الطبيعة من أهم الأدوات التشريعية، التي كرسها الاتحاد الأوروبي لحفظ التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، إذ تعدّ ركيزة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، بل هي أحد أهم المبادرات ذات الأهداف الأكثر طموحا على الإطلاق، التي قام الاتحاد الأوروبي باعتمادها للحفاظ على التراث الطبيعي الأوروبي، (Kerstin, 2015, p.11) بالأخص مع استحداث الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية، التي أعطت دفعا قويا للوائح الطبيعة، للمحافظة على التنوع البيولوجي، من خلال توفير مزيد من الحماية للموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية، الموجودة في الأراضي الأوروبية لدول الاتحاد. (Les objectifs des Directives "Oiseaux" et "Habitats", 2012)

المطلب الأول: اللوائح القانونية الأوروبية للحفاظ على الطبيعة

يتوجب بداية التوضيح أن اللوائح الأوروبية عبارة عن نصوص قانونية، يصدرها مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، تتميز قواعدها بأنها غير قابلة للتطبيق المباشر في دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تتضمن في العموم تحديدا للأهداف العامة التي ينبغي تحقيقها، والخطوط العريضة لاستراتيجياته المتبعة، وتترك للدول الأعضاء بالاتحاد حرية اختيار الوسائل التي تراها مناسبة لتحقيق هذه الأهداف. ولذا فإنه عادة ما تحدد هذه اللوائح القانونية مدة زمنية معينة، يتعين خلالها على الدول الأعضاء تبني التشريعات الداخلية المناسبة، تطبيقا للأحكام الواردة فيها. (Les objectifs des Directives "Oiseaux" et "Habitats", 2012)

وفي حقيقة الأمر تعدّ لوائح الطيور البرية والموائل اللتين أصبحت تعرفان "بلائحتي الطبيعة" من أهم لوائح الاتحاد الأوروبي البيئية، بل تعد حجر الأساس في استراتيجياته لصون التنوع البيولوجي، خاصة وأنهما توفرنا حماية لمختلف الأنواع والموائل ذات الأهمية المتواجدة بدول الاتحاد الأوروبي، إذ تبسطان حماية لمختلف أنواع الطيور البرية (أكثر من 460 نوع)، والكائنات المهددة بالانقراض (233 نوع)، وما يزيد عن 1400 نوع من النباتات الصغيرة والثدييات، بما في ذلك الأنواع البرية الصغيرة. (Rapport

Relatif à l'état de conservation des espèces et des habitats protégés au titre des directives «Oiseaux» et «Habitats» et aux tendances observées au cours de la période 2013 – 2018, 2020, p.1)

الفرع الأول: لائحة الطيور البرية

اعتمد البرلمان الأوروبي والمجلس اللائحة رقم 147/2009 المؤرخة في 30 نوفمبر 2009، التي ألغت لائحة الطيور السابقة رقم 409/79 الصادرة في 2 أبريل 1979، والمتعلقة بالمحافظة على الطيور البرية، المعروفة اختصاراً بلائحة الطيور "Directives Oiseaux". وتتعلق هذه اللائحة وفقاً لأحكام المادة الأولى منها "بالمحافظة على جميع أنواع الطيور البرية المتواجدة في الأراضي الأوروبية، التي تنطبق عليها المعاهدة (أي معاهدة إنشاء الاتحاد)، وتهدف إلى حفظ وإدارة هذه الأنواع، وكذا تنظيم استغلالها." (Directive 2009/147/CE, 2010, p.7.)

ولقد تضمنت توجيهاً الطيور البرية نوعين من تدابير الحماية:

أولاً- تدابير حماية عامة:

تتعلق تدابير الحماية العامة بجميع أنواع الطيور البرية المتواجدة في الإتحاد الأوروبي، ويمكن أن يذكر من بينها:

- حظر جميع عمليات القتل والأسر المتعمدة للطيور، لا سيما خلال الأوقات التي يمنع فيها الصيد (المادة 5/أ من لائحة الطيور).

- حظر إتلاف أعشاب الطيور وبيضها بصورة متعمدة (المادة 5/ب من لائحة الطيور).

- حظر الإزعاج المتعمد الذي من شأنه أن يشكل خطراً على بقاء الطيور وتكاثرها (المادة 5/د من لائحة الطيور).

وينبغي التنويه في هذا الصدد أن دول الإتحاد الأوروبي تمتلك صلاحية أن تورد بعض الاستثناءات على هذه التدابير السابقة، وذلك في أحوال معينة محددة على سبيل الحصر.

ثانياً- تدابير حماية خاصة:

تتعلق تدابير الحماية الخاصة ببعض الأنواع المدرجة في الملحق الأول من لائحة الطيور، وبعض الأنواع المهاجرة الأخرى غير المدرجة فيه، والتي يكون وصولها منتظماً إلى دول الإتحاد الأوروبي. وعموماً تشترك هذه الأنواع جميعها في كون وجودها مهدداً بالانقراض، ولذا فإنها تتمتع بتدابير حماية خاصة، تتعلق أساساً بموائلها، لضمان بقائها وتكاثرها في بيئتها الطبيعية، ويمكن أن يذكر من بين هذه التدابير:

- يتعين على دول الإتحاد الأوروبي تحديد مناطق حماية خاصة أو ما يسمى بالمحميات، تكون أكثر ملائمة من حيث العدد والمساحة للحفاظ على هذه الأنواع (المادة 2/4 من لائحة الطيور):

- ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتجنب تدهور هذه الأنواع أو اضطرابها، وضمان بقائها وتكاثرها (المادة 4/4 من لائحة الطيور):

- ضرورة التزام الدول باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال التلوث، الذي من شأنه أن يؤثر على الأنواع والموائل المحمية (المادة 4/4 من لائحة الطيور).

الفرع الثاني: لائحة الموائل

اعتمد المجلس الأوروبي اللائحة رقم 43/92 المتعلقة بالمحافظة على الموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية، المعروفة اختصاراً بلائحة الموائل "Directive Habitats" بتاريخ الواحد والعشرين من شهر ماي عام 1979؛ أي بعد ثلاث عشرة سنة من لائحة الطيور البرية الأولى. وتهدف هذه اللائحة بمقتضى المادة الثانية منها في فقرتها الأولى إلى "المساهمة في حماية التنوع البيولوجي، من خلال المحافظة على الموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية، المتواجدة في الأراضي الأوروبية للدول الأعضاء". (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p. p. 9-10)

كما أضافت الفقرة الثانية من ذات المادة: "تهدف التدابير المتخذة بموجب هذه اللائحة إلى ضمان المحافظة على الموائل الطبيعية، وأنواع الحيوانات والنباتات البرية ذات الأهمية على المستوى الاتحادي، واستردادها وإبقائها في أفضل حالات حفظ ملائمة". (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p. 10) "كما يتوجب أن تراعي التدابير المتخذة بموجب هذه اللائحة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الخصوصيات المحلية والإقليمية"، وذلك ما أكدته الفقرة الثالثة من المادة الأولى من لائحة الموائل. (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p.10)

ويتوجب التوضيح في هذا الصدد، أن المقصود بالموائل الطبيعية، وفقاً لأحكام المادة الأولى الفقرة (ب) من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 43/92، المتعلقة بالمحافظة على الموائل الطبيعية والأنواع الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية، تلك "المناطق البرية أو المائية المتميزة بخصائصها الجغرافية والإحيائية وغير الإحيائية، سواء كانت طبيعية كلية أو شبه طبيعية". (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p.8) وفي الحقيقة تتميز لائحة الموائل المستوحاة من اتفاقية برن للتنوع البيولوجي " Convention de Berne"، التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة سنة 1992 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض)، حيث تضمنت عديداً من النصوص القوية المشتملة على التزامات ذات أهداف طموحة (Blin, 2009, p.115)، يذكر من أهمها:

- التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير الحفظ الضرورية، التي ينبغي أن تتضمن عند الاقتضاء خطط إدارة مناسبة، خاصة بالمواقع المحمية أو تكون مدمجة في خطط التنمية الأخرى، وأن تتضمن أيضاً التدابير التنظيمية أو الإدارية أو التعاقدية الملائمة، التي تلي المتطلبات البيئية لأنواع الموائل المحددة في الملحقين الأول والثاني من اللائحة المذكورة (المادة 1/6 من لائحة الموائل)؛

- تلتزم دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير الحفظ المناسبة لتجنب فقدان الموائل الطبيعية، ومنع الاضطرابات التي من شأنها أن تؤثر على بقاء الأنواع النباتية والحيوانية المتواجدة في المحميات (المادة 2/6 من لائحة الموائل)؛

- التزام دول الاتحاد الأوروبي بعدم الموافقة على الخطط والمشاريع التنموية المرتبطة بصور مباشرة أو غير مباشرة بالمواقع المحمية، إلا بعد التأكد من عدم ترتيبها لأية تأثيرات مضرّة، تهدد سلامة هذه المناطق، وذلك بناء على دراسات تقييم الأثر البيئي. (المادة 3/6 من لائحة الموائل).

ولا جدل في أن المادة السادسة من لائحة الموائل المشار إليها أعلاه تعدّ من أهم مواد هذه اللائحة؛ إذ تشكل همزة الوصل بين حماية الطبيعة من جهة أولى، وبين تنامي الأنشطة البشرية في الاتحاد الأوروبي سواء كانت متعلقة بأنشطة البنية التحتية العامة أو بالاستثمارات الخاصة من جهة ثانية. (Blin, 2009, p.115)

وفي العموم يلاحظ أن لائحة الموائل قد تضمنت تدابير مشابهة لتلك الواردة في لائحة الطيور البرية، ولكنها وسعت من نطاق تطبيقها، لتشمل حوالي ألف نوع من الأنواع الحيوانية والنباتية الأخرى المهددة بالانقراض، والتي يطلق عليها تسمية "الأنواع ذات الأهمية الأوروبية" "Espèces D'Importance Européenne"، في حين بلغ عدد الأنواع المشمولة بالحماية بموجب لائحة الطيور البرية 230 نوعاً فقط. (Kerstin, 2015, p. 11)

وإجمالاً توفر لوائح الطبيعة لدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين إطاراً قانونياً متيناً للتعاون فيما بينها لحماية لمختلف الأنواع والموائل المهددة في جميع المناطق الطبيعية في الاتحاد بغض النظر عن الحدود السياسية أو الإدارية. (Kerstin, 2015, p. 11)، وعلى ذلك يتمثل التحدي الرئيس للوائح الطيور البرية والموائل المستوحاة من اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، التي صادق عليها الاتحاد سنة 1993، في ضرورة توفير السبل الملائمة لحفظ الموائل الطبيعية والأنواع الحيوانية والنباتية، وإبقائها في أفضل حالاتها ومنع فقدانها، فالأمر يتعلق إذًا بالتزام تحقيق نتيجة واضحة. (Blin, 2009 p.117)، كما أنه التزام بتحقيق أهداف مستمرة وغير محددة، إذ تهدف لائحة الطبيعة إلى استمرار حماية هذه الموائل والأنواع على المدى الطويل، ولا يتوقف هدفها عند مجرد منع أعدادها من التراجع والانقراض. Kerstin, (2015, p. 13)

المطلب الثاني: الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية

لقد كان الاتحاد الأوروبي سابقاً عالمياً في استحداث أكبر شبكة عالمية من المحميات والمناطق الطبيعية، لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية للأنواع والموائل على أراضيه، لاسيما المهدد منها بالانقراض، والعمل على توفير ظروف البقاء المواتية للتكاثر والاستمرار في الحياة، والتي يطلق عليها تسمية الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية، التي تدور في فلكها كل استراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي.

وتتطلب دراسة الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية، التطرق بداية لنشأتها، والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، ومن ثم دراسة خصائصها وتحليلها، وتقييم مدى أهميتها وفعاليتها في مجال حفظ التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: نشأة الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية وأهدافها

أنشئت الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية "Réseau Européen pour Les Zones Protégées" أو ما يسمى اختصاراً "بالطبيعة 2000" "Natura 2000" بموجب نص المادة الثالثة من لائحة الموائل، التي جاء فيها: "تنشأ شبكة أوروبية موحدة لمناطق الحماية الخاصة تسمى الطبيعة 2000، تضم مواقع توفر

الحماية لأنواع الموائل الطبيعية المدرجة في الملحق الأول، وموائل الأنواع المدرجة في الملحق الثاني، وتضمن إبقائها في أفضل حالة حفظ ملائمة." (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p. 10)

وتعدّ شبكة "الطبيعة 2000" الآلية الجوهرية للاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي، إذ تضم مجموعة من المواقع الطبيعية الهادفة لضمان بقاء الموائل والأنواع، المحمية بموجب لائحة الطيور البرية والموائل، وحمايتها من الانقراض. (Globensky, 2019, p. 4) وتمتد اليوم شبكة "الطبيعة 2000" لتشمل حوالي 6% من المساحة البحرية للاتحاد الأوروبي، و18,15% من مساحته البرية، لتضم 231 نوع من الموائل الطبيعية، و1563 من الأنواع الحيوانية، و966 من الأنواع النباتية. كما تحتوي على 5572 من مناطق الحماية الخاصة بالطيور البرية "Zones de Protection Spéciale" و23726 من مناطق الحماية الخاصة بالموائل والأنواع "Zones Spéciales de Conservation Pour Les Habitats et Les Espèces" لتعد بذلك أكبر شبكة للمناطق المحمية في العالم أجمع. (Natura 2000: Chiffres clés, 2018)

الفرع الثاني: خصائص الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية ومدى فعاليتها

يمكن تحديد أهم الخصائص التي تمتاز بها شبكة "الطبيعة 2000" في النقاط التالية:

أولاً- تتميز شبكة الطبيعة 2000 بكونها تنتهج استراتيجية متكاملة للحفاظ على التنوع البيولوجي، تقوم في الوقت ذاته على اتباع أنماط حماية خاصة ومحددة، تتناسب مع كل نوع من أنواع الموائل والنباتات والحيوانات المحمية. (Rouveyrol, 2016, p.29)

بتعبير آخر، يحظى كل موقع من المواقع المحمية بموجب شبكة "الطبيعة 2000" بأهداف مسطرة مسبقاً، وتدابير حماية محددة وخاصة به، وذلك بما يلائم خصوصية كل موقع والمتطلبات البيئية للأنواع والموائل المتواجدة فيه، وهو ما يستلزم تحديد نوع الإدارة المناسبة وهذا الموقع، لضمان الحماية اللازمة للموائل والأنواع المتواجدة فيه، وهو ما أكدته صراحة المادة السادسة في فقرتها الأولى من لائحة الموائل. (Directive 92/43/CEE du Conseil, 1992, p. 11)

وينبغي التنويه في هذا الصدد أن اختيار مواقع شبكة "الطبيعة 2000" يتم بناء على معايير علمية دقيقة، وإجراءات خبرة معقدة، وهو ما يسمح بضمان توفير الحماية الملائمة للأنواع والموائل ذات الأهمية، التي تقع في مناطق رئيسية من أوروبا (Kerstin, 2015, p.21).

ثانياً- تتميز شبكة "الطبيعة 2000" أنها انتقلت من قضية حماية الأنواع المهددة بالانقراض إلى حماية النظم البيئية ذاتها، ومنع أي إخلال قد يضر بتوازنها، ويؤثر على حماية التنوع البيولوجي (Rouveyrol, 2016, p.29):

ثالثاً- تتميز شبكة "الطبيعة 2000" أيضاً بفعالية الحماية المقدمة للتنوع البيولوجي كمّاً ونوعاً، فهي توفر نطاقاً واسعاً لعمليات الحفظ للموائل والأنواع، بما في ذلك للطبيعة ذاتها، كما تضمن الاستجابة السريعة والعاجلة لقضايا التدهور المحتمل لهذه الأنواع والموائل وانقراضها واستغلالها، وأكثر من ذلك كله أن شبكة "الطبيعة 2000" تبني رؤية عالمية لعمليات الحفظ والحماية تتماشى تماماً مع نهج الموائل وتتناسب معه، والمزايا التي تتصف بها الأنواع الحيوانية والنباتية المشمولة بالحماية في الاتحاد الأوروبي. (Rouveyrol, 2016, p.29)

ومن المتوقع أن تزداد أهمية الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية أكثر وأكثر خلال السنوات المقبلة، لا سيما في ظل تغير المناخ، وما يشهده كوكب الأرض من ارتفاع متزايد في درجات الحرارة، التي سيكون لها عواقب وخيمة على الطبيعة والنظم الإيكولوجية؛ إذ من المتوقع أن تؤثر ظاهرة التغير المناخي على المسار الطبيعي لتكاثر الأنواع وهجرتها. (Natura 2000, 2009, p.32)، وفي هذا الصدد تؤكد مختلف الدراسات على حدوث تغيرات جوهرية في مجتمعات الطيور المهاجرة في الاتحاد الأوروبي، كما أن معظم أنواع البرمائيات والزواحف ستكون معرضة لخطر فقدان موطنها عام 2050، إضافة إلى أن أكثر من نصف أنواع النباتات الأوروبية ستتأثر بحلول عام 2080 بسبب التغيرات المناخية. (Natura 2000, 2009, p.32) وعلى ذلك تشكل شبكة "الطبيعة 2000" فرصة فريدة من نوعها لمساعدة هذه الأنواع الحيوانية والنباتية على البقاء والتكاثر، والتكيف مع مخاطر التغيرات المناخية الجارية، خاصة وأنها توفر لها النظم البيئية المواتية لها. ومما لاشك فيه أن ما تقوم به شبكة "الطبيعة 2000" سيسهم لا في محالة في التخفيف من وطأة التغيرات المناخية، خاصة وأن هذه الأنواع النباتية المحمية خاصة الغابات منها تعمل على امتصاص غازات ثاني أكسيد الكربون المتسبب الرئيس للتغيرات المناخية الجارية، وهو ما يجعل دور هذه الشبكة الأوروبية دورا حيويا في تأمين حياة الإنسان مستقبلا. (Natura 2000, 2009, p.4)

وينبغي التنويه أن الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية "الطبيعة 2000" تعتمد أساسا على التزام الدول الأعضاء بتقديم نتائج ملموسة في مجال حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه؛ أي مدى تحقيقها للأهداف المسطرة في مجال حفظ الموائل والأنواع، المدرجة في الملاحق المرفقة بلوائح الطيور البرية والموائل. وبالتالي فإن تقييم فعالية شبكة "الطبيعة 2000" يعني الربط بين التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والنتائج المحققة. (Efficacité du Dispositif Natura 2000, 2020)

ولتقييم الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية، ومدى التقدم المحرز في مجال تطبيق أهداف حفظ التنوع البيولوجي، فإن لائحة الطبيعة، وبالضبط المادة 12 من لائحة الطيور البرية والمادة 17 من لائحة الموائل، تشترطان على الدول الأعضاء ضرورة تقديم تقارير دورية كل ستة سنوات بشأن حالة الأنواع والموائل المتواجدة على أراضيها، تتضمن معلومات مفصلة ودقيقة بشأن وضعية هذه الموائل وتلك الأنواع الحيوانية والنباتية، والضغوطات والتهديدات الرئيسة التي تتعرض لها، وكذلك تدابير الحفظ التي اتخذتها بصددتها.

وفي نهاية هذا المطاف ينبغي التوضيح أن السياسة التشريعية للاتحاد الأوروبي في مجال حماية التنوع البيولوجي لا تقتصر على لوائح الطبيعة فحسب - وإن كانت تعد ركيزة هذه السياسة وقوامها-، بل يمتلك الاتحاد الأوروبي اليوم إطارا تشريعا معقدا من القوانين المختلفة، التي تدمج اعتبارات حماية التنوع البيولوجي في مختلف سياساته، كتلك المتعلقة بالمياه وصيد الأسماك البحرية والزراعة والنقل وغيرها. (Born, 2014, p.689)، ويقوم الاتحاد الأوروبي بالإسراع بسن تشريعات إضافية للتصدي للتهديدات القائمة أو المحتملة كلما ظهرت تهديدات جديدة من المحتمل أن تضر بالتنوع البيولوجي والطبيعة، ولعل أفضل مثال على ذلك إصداره مؤخرا للائحة المتعلقة بشأن الحد من تأثير بعض

المنتجات البلاستيكية على البيئة. (Protéger La Biodiversité aux Niveaux Mondial, Européen et)
(National : Un Cadre Politique Complexe mais Complet, 2020)

المبحث الثاني:

مضمون استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي وآفاقها

ينبغي الاعتراف بداية أن الاتحاد الأوروبي قد نجح منذ فترة التسعينات من القرن المنصرم ولغاية اليوم في تبني استراتيجيات متميزة، ذات أهداف طموحة في مجال حفظ التنوع البيولوجي ومنع فقدانه. ولقد ازدادت الحاجة لمثل هذه الاستراتيجيات في ظل جائحة كوفيد-19، التي رغم أنها لا تعزى بصفة مباشرة إلى فقدان التنوع البيولوجي، إلا أنها أدت إلى تنامي الوعي بأهمية العلاقة التي تجمع الإنسان بالطبيعة، خاصة وأن ما يقرب من ثلثي الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان في العالم سببها بعض الأنواع الحيوانية. (Bureau, D. & al, 2020, p.2)

وعلى ذلك فالإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة، والشراكة بينهما هي أفضل طريقة لتنفيذ تدابير صون الطبيعة، ولذا فإن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تحدد المبادئ التوجيهية العامة، التي من شأنها أن تسمح بممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية شاملة بالاتحاد، دونما أن يؤثر ذلك على حماية الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية. (Natura 2000, 2015, p.32)

وتتمثل أهم الاستراتيجيات التي كرسها الاتحاد الأوروبي في مجال حماية التنوع البيولوجي في ثلاث: وهي: استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020، واستراتيجية التنوع البيولوجي إلى غاية 2030، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة، وفي هذا الصدد يقول فرانس تيمرمانز "Frans Timmermans" نائب الرئيس التنفيذي المسؤول عن "العهد الأخضر من أجل أوروبا": "لقد أظهرت أزمة فيروس كورونا مدى ضعفنا جميعا، ومدى أهمية استعادة التوازن بين النشاط البشري والطبيعة؛ إذ يمثل كل من التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي خطرا وجوديا وشيكا يهدد بقاء البشرية، ولذا تسعى كل من استراتيجية التنوع البيولوجي واستراتيجية من المائدة إلى المزرعة، اللتان تعدان ركيزة "العهد الأخضر" للاتحاد الأوروبي إلى خلق توازن جديد للطبيعة والنظم الغذائية والتنوع البيولوجي، حماية لصحة ورفاه مواطنينا، وتعزيزا في الوقت ذاته للقدرة التنافسية ومرونة الاتحاد الأوروبي، فهذه الاستراتيجيات هي جزء أساسي من التحول الذي نقوم به." (Stratégie de l'Union Européenne en)
(Faveur de la Biodiversité à L'Horizon 2030, 2020)

وعلى ذلك، سوف يتم تناول هذه الاستراتيجيات تباعا بمزيد من الدراسة والتفصيل:

المطلب الأول: استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020

لقد أحدثت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020 تغييرا مفصليا، ليس في رؤية الاتحاد الأوروبي المستقبلية، ونوع الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها على المدى البعيد في مجال حفظ التنوع البيولوجي فحسب، إنما في تكريسها لأول مرة لمفاهيم جديدة مرتبطة بالطبيعة وصون التنوع البيولوجي.

وتستدعي دراسة هذه الاستراتيجية التطرق بداية إلى أهم المحطات التاريخية المؤدية لنشأتها، ومن ثم دراسة أهدافها ورؤيتها المستقبلية:

الفرع الأول: المحطات التاريخية الممهدة لنشأة استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020

ينبغي بداية التنويه أن أولى استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مجال حماية التنوع البيولوجي تعود إلى نهاية سنوات التسعينات، بالضبط إلى عام 1998، حيث اشتملت على عديد من خطط العمل حماية للتنوع البيولوجي، لا سيما خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2004. (Dufrêne, 2012). وقد عززت هذه الاستراتيجية بعقد الاتحاد الأوروبي لمؤتمر ماهاليد (Mahalides) سنة 2010، الذي حضره رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد، وخبراء في مجال التنوع البيولوجي، وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وفي مقدمتها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي في اختتام فعاليات هذا المؤتمر بوقف تدهور التنوع البيولوجي في الأراضي الأوروبية بحلول عام 2010. (Dufrêne, 2012)

إلا أنه مع حلول سنة 2010 أشار تقرير المفوضية الأوروبية الموسوم بـ"الخيارات الممكنة لآفاق الاتحاد الأوروبي وأهدافه في مجال حماية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010" أن أوروبا قد فشلت في الوفاء بهذا التعهد، وذلك نتيجة أسباب عدة، مردها أساسا أوجه القصور التي كانت تشوب سياسة الاتحاد الأوروبي المتبعة في مجال التنوع البيولوجي، لا سيما في مجال التأخر في إنشاء شبكة "الطبيعة 2000"، والصعوبات التي أعاقت تنفيذ تدابير الحماية المنصوص عليها في لوائح الطبيعة، واستغراق الدول وقتا طويلا لتنفيذها، رغم ما تحظى به من فعالية لو تم الالتزام بها في الوقت المناسب. إضافة إلى وجود فجوات عدة تتعلق بتمويل سياسات ومشروعات التنوع البيولوجي. (Options possibles pour l'après) 2010 en ce qui concerne la perspective et les objectifs de l'union européenne en matière de (biodiversité, 2010, p.8)

ونتيجة لفشل استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 1998، اعتمد المجلس الأوروبي استراتيجية بديلة عنها بتاريخ 3 جوان عام 2011، وهي "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020" "La stratégie Biodiversité de L'UE à l'Horizon 2020" الموسومة بـ"التنوع البيولوجي: تأمینا على الحياة ورأس مالنا الطبيعي" "La Biodiversité, notre assurance-vie et notre capital naturel" وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي بحلول عام 2020. وقد شكلت هذه الاستراتيجية جنبا إلى جنب مع "أهداف أيشي" "Les Objectifs D'Aichi"، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2010، الخطوط التوجيهية لجميع سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال حماية التنوع البيولوجي وصونه. (Born, 2014, p.p.689-690)

وقد اعتمدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020 في فترة حرجة جدا، شهد فيها التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي تدهورا واستنزافا شديدين؛ إذ ما يقرب من ربع الأنواع المتواجدة في دول الاتحاد كانت مهددة بالانقراض، ومعظم النظم البيئية كانت متضررة بشكل بالغ، كما

كان التنوع البيولوجي تحت وطأة ضغوطات كثيرة؛ من تعديل للموائل، وإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتغير المناخ وغيرها. الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية لاعتماد هذه الاستراتيجية، التي حددت إطار عمل يتوجب على الاتحاد الأوروبي الالتزام به على مدى عشر سنوات، كما تضمنت أهدافا طموحة توجب عليه بلوغها بحلول عام 2020 المنصرم (La stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020,) (2011, p.1)

الفرع الثاني: أهداف استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020 ورؤيتها المستقبلية

لقد تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020 جملة من الأهداف الرئيسية التي يجب على دول الاتحاد الأوروبي بلوغها بحلول عام 2020 المنصرم، متمثلة أساسا في وضع حد لفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور خدمات النظام البيئي في الاتحاد، وصيانة التنوع البيولوجي إلى أقصى درجة ممكنة، إضافة إلى تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في المحافظة على الطبيعة، وحفظ التنوع البيولوجي من مخاطر الانقراض. (La stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020, 2011, p.2)

ولتحقيق هذه الأهداف نصت الاستراتيجية على جملة من الالتزامات المتعلقة أساسا بصيانة النظم الأيكولوجية والموائل الطبيعية المتضررة، وإعادة الأنواع المهددة إلى حالتها السوية، والسعي لتنشيطها وإنعاشها داخل محيطاتها الطبيعية، يذكر من أهمها:

- التزام الدول الأعضاء بأن تأخذ بعين الاعتبار حماية الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية في جميع السياسات التي تتبناها، خاصة تلك المتعلقة باستغلال الأراضي والمياه والصيد والغابات.

- التزام الدول الأعضاء بصيانة النظم البيئية، وتعزيز الخدمات التي توفرها، وضمان استعادة 15% على الأقل من النظم البيئية المتضررة بحلول عام 2020.

- التزام الدول الأعضاء بالتعاون مع المفوضية الأوروبية باستحداث نظام أوروبي للإعلام، من شأنه أن يوفر كافة المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي، وأن يقدم كافة البيانات والمعطيات الموثوقة، ذات الصلة بوضع الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية، والتقدم المحرز في مجال حفظها وصيانتها؛ (La stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020, 2011, p.p.2, 3)

- التزام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير المناسبة، المتعلقة بالحد من تدهور الأنواع والموائل المحمية بموجب لائحة الطبيعة، وبتحسين وضعيتها، والتي من شأنها أن تضمن أنه بحلول عام 2020، سوف تؤكد 50% من التقارير المقدمة بموجب لائحة الطيور، تمتع الأنواع بظروف حماية ملائمة أو حماية أفضل، وأن 50% من التقارير المقدمة بموجب لائحة الموائل، ستثبت كذلك أن تواجد الأنواع الحيوانية والنباتية، سيكون في حالات مستقرة أو حالات أفضل مما كانت عليه في عام 2010.

- التزام دول الاتحاد الأوروبي بضرورة استحداث آليات مالية جديدة بحلول عام 2020، لتمويل كل الأنشطة المتعلقة بحماية الموائل والأنواع، وصيانة النظم البيئية المتضررة؛ (La stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020, 2011, p.p.2, 3)

- التزام الدول الأعضاء بالرفع من قيمة الاشتراكات المالية المخصصة لصون التنوع البيولوجي وحمايته في دول العالم، تنفيذاً لتعهداتها الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. (La (stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020, 2011, p.5)

كما تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020 رؤية الاتحاد بحلول عام 2050، والمتمثلة في تحقيق الحماية اللازمة للتنوع البيولوجي، وصيانة النظام البيئي، وضمان استمراره على أكمل وجه ممكن، في تقديم الخدمات المستمدة منه، حتى يستمر في الإسهام في رفاهية الإنسان وازدهاره الاقتصادي، وتفادي كل المخاطر المرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي واختفاءه. (La (stratégie biodiversité de l'UE à l'horizon 2020, 2011, p.2)، كما عكست هذه الاستراتيجية رؤية الاتحاد الأوروبي العالمية في قيادة المساعي الدولية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، من خلال تشجيع دول العالم أجمع النامية منها على وجه الخصوص على حماية التنوع البيولوجي بأقاليمها، وتبادل الخبرات معها، وتقديم التمويل المالي لها لمساعدتها على النهوض بحفظ التنوع البيولوجي وصيانه.

ولعل أهم تطور ميز استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2020، أنها نصت لأول مرة في تاريخ الاتحاد على مفاهيم جديدة لم تتناولها استراتيجياته السابقة، والمتمثلة أساساً في خدمات النظام الإيكولوجي " Les Services Ecosystèmes"، وكذلك مفهوم رأس المال الطبيعي " Le Capital Naturel" (Born, 2014, p.690)

وينبغي الاعتراف أنه خلال العشر سنوات الماضية، شهد الاتحاد الأوروبي تقدماً هائلاً في مجال حماية التنوع البيولوجي، بفضل هذه الاستراتيجية، مما جعل المعدل العام لانقراض الأنواع الحيوانية والنباتية يسير بوتيرة بطيئة جداً، مقارنة بما كان عليه الحال من قبل، ومقارنة بما يحدث اليوم في باقي قارات العالم، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يحتل الريادة في مجال حفظ التنوع البيولوجي. (Kerstin, 2015, p.9) إلا أن ذلك لا يعني أن المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي قد اندثرت، فخطر الانقراض على سبيل المثال ما زال يهدد حوالي 25% من الأنواع الحيوانية الأوروبية، وذلك مرده أساساً إلى ما تشهده أوروبا من توسع في المناطق الصناعية، والازدياد المتسارع لتوتيرة التنمية الحضرية والصناعية والبنيات التحتية الجديدة، على حساب المناطق الرطبة والعشبية، التي تعد موطناً للمئات من الموائل. ويضاف إلى الأسباب السابقة تلوث البيئة، والاستغلال غير المستدام لمواردها، والتغير المناخي وما له من تداعيات خطيرة تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي (Kerstin, 2015, p.9)، وهو ما حاولت استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030 تداركه.

المطلب الثاني: استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030

بانتهاء الفترة المحددة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2020 المنصرم، كان لزاماً عليه أن يضع استراتيجية جديدة، ذات أدوات وآليات مختلفة، لتحقيق أهداف أكثر طموحاً خلال العشر سنوات المقبلة، وذلك من أجل توفير مزيد من الحماية، ومزيد من عمليات الحفظ والاسترداد للتنوع البيولوجي على مستوى دول الاتحاد.

وبالفعل وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيته إلى غاية 2030 في ظروف فريدة من نوعها، يشهدها العالم أجمع، حيث تميزت بوجود عديد من التحديات المختلفة، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى ابتكار تدابير وآليات أكثر تميزاً، سعياً منه لتجاوز هذه التحديات، والتغلب على الصعاب التي ستواجه تطبيق استراتيجيته الجديدة.

الفرع الأول: تحديات استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030

اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030 في العشرين من شهر ماي المنصرم عام 2020، والموسومة بـ"إعادة الطبيعة إلى حياتنا" "Ramener la nature dans nos vies" في خضم جائحة كوفيد-19 التي يعيشها العالم أجمع تحت وطأتها، لذا أريد بالاستراتيجية أن تكون آلية ضرورية لمنع ظهور الأوبئة في المستقبل، وتعزيز قدرة الإنسان على الصمود في مواجهة مثل هذه الأمراض. كما أريد أيضاً بها أن تكون أداة أساسية ضمن خطة الاتحاد الأوروبي لإنعاش اقتصاده، خاصة لما تكبده من خسائر بسبب فيروس كورونا، ولذا فقد أدمجت اعتبارات التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة بشكل تام وكلي في هذه الاستراتيجية. (Stratégie de l'Union Européenne en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030, 2020)

بالإضافة إلى ما سبق تأتي استراتيجية الاتحاد الأوروبي في ظل تفاقم الأزمة المناخية وازدياد حدتها، وما تخلفه من ظواهر طبيعية متطرفة؛ كالفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية، التي من شأنها أن لا تدمر الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية فحسب، بل يمكن أن تؤدي إلى اختفاء بعض الأنواع النادرة منها، التي عادة ما تكون ضعيفة وهشة، لا تمتلك القدرة على التكيف والبقاء. (Stahl, L, 2009, P.P.17-18). ومما لا شك فيه أن حماية التنوع البيولوجي سيضمن لا محالة حماية الموارد الأساسية، وتحقيق توازن كوكب الأرض، وحمايته من التهديدات الأساسية، التي في مقدمتها التغير المناخي. لذا حاول الاتحاد الأوروبي أن يُضمّن استراتيجيته إلى غاية عام 2030 التدابير اللازمة للتعامل مع هذه التهديدات والتحديات المختلفة. (Bureau, D. & al, 2020, p.2)

الفرع الثاني: تدابير وآليات استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030

إن الشيء اللافت في استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030، أنها أرفقت بخطة عمل مفصلة وشاملة بمختلف التدابير الواجب اتخاذها، لحماية الطبيعة ووقف تدهور نظمها الإيكولوجية؛ إذ تضمنت التزامات جديدة ذات أهداف طموحة بعيدة الأجل، كما اشتملت على طرق جديدة وتدابير وآليات على فعالية عالية، لضمان تنفيذ هذه الالتزامات الجديدة.

ويمكن أن يذكر من أهم هذه الآليات وتلك التدابير المتميزة، التي اشتملت عليها استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030 ما يلي:

1. إنشاء شبكة أوروبية موسعة للمحميات:

إن حماية البيئة واقتصاد الاتحاد الأوروبي وضمان خروجه من الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 تستلزم مزيداً من الحماية للطبيعة، ولذا يتعين على دول الاتحاد بحسب ما جاء في استراتيجيته إلى غاية 2030 التوسيع من المناطق المحمية بموجب الشبكة الأوروبية للمناطق المحمية "الطبيعة 2000"

لتشمل على الأقل 30 % من المساحة البرية، و30 % من المساحة البحرية للاتحاد بحلول عام 2030. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030 : Ramener la nature dans nos vies, 2020, p.p.4-5)

ولتحقيق هذا الهدف تضمنت هذه الاستراتيجية عددا من التدابير المتميزة، تتعلق أساسا بإنشاء ممرات بيئية لمنع العزلة الجينية، والسماح لأنواع بالهجرة، وبتشجيع الاستثمارات في البنى التحتية الخضراء والزرقاء. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030 : Ramener la nature dans nos vies, 2020, p.6)

2. خطة استعادة الطبيعة في الاتحاد الأوروبي:

لوقف تدهور التنوع البيولوجي وفقدانه من منظور استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030، يتعين على الاتحاد تبني خطة عمل جديدة، وهي خطة استعادة الطبيعة " Nature de L'UE "، التي ينبغي أن تسهم في سلامة المناطق المحمية الحالية والجديدة، واستعادة النظم البيئية والمناظر الطبيعية. وستقوم المفاوضات الأوروبية في النصف الأول من عام 2021 الجاري، باستعراض هذه الخطة ذات الأهداف القانونية الملزمة على دول الاتحاد للمصادقة عليها واعتمادها. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030: Ramener la nature dans nos vies, 2020, P.P.6-7)

ويتوجب أن تضمن خطة استعادة الطبيعة التقليل من الضغوطات الممارسة على الموائل والأنواع، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وأن تحد من الاستغلال المفرط للتربة، وتنظم الزحف العمراني، وأن تشمل أيضا على تدابير لمحاربة التلوث، والأنواع الهجينة والدخيلة. كما يتوجب أن تحقق خطة استعادة الطبيعة التوازن بين الأنشطة الاقتصادية وبين حماية الطبيعة، وأن تساعد على المحافظة على قيمة رأس المال الطبيعي، وضمان إنتاجيته. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030: Ramener la nature dans nos vies, 2020, p.p.6-7)

ولتحقيق أهداف خطة استعادة الطبيعة نصت استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030 على كثير من الالتزامات القانونية المختلفة، التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، يذكر من أهمها: الالتزام بتنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في لائحة الموائل والطيور السابق الحديث عنهما، وعدم الانحراف عن أهدافهما، وكذلك الالتزام بتحقيق الحماية الملائمة لـ30 % على الأقل من الأنواع والموائل، التي لا تحظى بعد بالحماية الكافية بحلول عام 2030. إضافة إلى التزام الدول باتخاذ عديد من التدابير الميدانية، المتعلقة أساسا باستعادة النظم البيئية المتضررة، ومعالجة أسباب تدهور الطبيعة الأوروبية واستنزاف مواردها. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030: Ramener la nature dans nos vies, 2020, p.p.7-8.)

3. المنصة الأوروبية لتخضير المناطق الحضرية:

نظرا للارتباط الوثيق بين الغابات والتنوع البيولوجي، وما للإدارة المستدامة للغابات من دور حيوي في استعادة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030

استحداث عديد من الآليات البالغة الأهمية، لزيادة مرونة ثروته الغابية كمًا ونوعًا. ولعل من أهم هذه الآليات: المنصة الأوروبية لتخضير المناطق الحضرية " Plateforme Européenne Pour L'Ecologisation Urbaine"، والتي تهدف في المقام الأول إلى زيادة اخضرار المدن، والسعي إلى غرس ما يعادل ثلاثة مليارات من الأشجار الإضافية في دول الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030. (Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030 : Ramener la nature dans nos vies, 2020, P.11)

وإجمالاً تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2030، المتكونة من سبع وعشرين صفحة كثيراً من التدابير المتميزة الأخرى ذات الأهداف الطموحة، التي يتعين على دول الاتحاد الأوروبي بلوغها بحلول عام 2030، لتحقيق حوكمة جديدة، وتنفيذ أفضل للالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتحسين المعارف، وتبادل الخبرات بين دول الاتحاد، وتعزيز سبل التمويل والاستثمار في مجال حماية التنوع البيولوجي ومنع فقدانه.

المطلب الثالث: استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة

تعكس "استراتيجية من المزرعة إلى المائدة: نحو نظام غذائي عادل وصحي وصادق للبيئة" Stratégie de la ferme à la Table : Pour un système alimentaire équitable, sain et respectueux de l'environnement المعروفة اختصاراً "باستراتيجية من المزرعة إلى المائدة" رؤية الاتحاد الأوروبي وتطلعاته نحو تحقيق زراعات مستدامة، لتوفير غذاء صحي وآمن لمواطنيه وصادق للبيئة بحلول عام 2030. وفي الواقع تختلف هذه الاستراتيجية عن باقي الاستراتيجيات السابق الحديث عنها، كونها لا تعالج موضوع حماية التنوع البيولوجي بصفة مباشرة وشاملة، كما هو الأمر بالنسبة للاستراتيجيات السابقة، وإنما تنظر إلى التنوع البيولوجي من حيث علاقته بالنظام الزراعي والغذائي، وتبحث في سبل حمايته من فقدان أو الاستنزاف، من خلال توفير أدوات الانتقال إلى أنماط زراعية واستهلاكية أكثر استدامة. وتتطلب دراسة "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة"، التطرق بداية إلى الأهمية التي تحظى بها في مجال تعزيز الحماية اللازمة للتنوع البيولوجي، ومن ثم دراسة أهم الالتزامات القانونية التي اشتملت عليها ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

الفرع الأول: أهمية استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة

تأتي استراتيجية الاتحاد الأوروبي "من المزرعة إلى المائدة: نحو نظام غذائي عادل وصحي وصادق للبيئة" تنفيذاً للأهداف التي سطرها الاتحاد بموجب "العهد الأخضر" "Le Pacte vert"، وهو عبارة عن خارطة طريق تبناها الاتحاد الأوروبي في الحادي عشر من شهر ديسمبر عام 2019، لجعل اقتصاده أكثر استدامة بحلول عام 2050. (EU Green Deal: Les stratégies de la ferme à la table et biodiversité) (dévoilées par la Commission européenne, 2020.)

وفي الحقيقة أعلنت المفوضية الأوروبية عن هذه الاستراتيجية في نفس تاريخ إعلانها عن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي إلى غاية 2030؛ إذ كليهما تعززان بعضهما بعضاً، وترسيان روابط متينة بين الطبيعة والمزارعين والشركات والمستهلكين، لبناء مستقبل أكثر استدامة. (EU Green)

Deal: Les stratégies de la ferme à la table et biodiversité dévoilées par la Commission (européenne, 2020)

وتأتي "استراتيجية من المزرعة إلى المائدة" في ظل جائحة كورونا، التي أثارت اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بضرورة إرساء نظام غذائي متين وقائم مهما كانت الظروف، قادر على توفير غذاء صحي وكافٍ لمواطني الاتحاد الأوروبي، وبأسعار مقبولة، خاصة وأن الإحصائيات تشير إلى وفاة أكثر من 950 000 مواطن في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2017، بسبب النظام الغذائي غير الصحي. (Une stratégie "De la ferme à la table" pour un système alimentaire équitable, sain et respectueux de l'environnement, 2020, p.2)

وينبغي الاعتراف أن "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة" تعدّ نهجا عالميا جديدا بآتم معنى الكلمة، إذ اشتملت على عديد من الالتزامات القانونية ذات القوة الملزمة من أجل اتخاذ تدابير وخطط عمل فعالة، وذات أهداف طموحة.

الفرع الثاني: علاقة استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة بحماية التنوع

البيولوجي

من المتفق عليه أن التنوع البيولوجي يعد موردا ضروريا وهاما للسلع الغذائية، ومصدرا لا يمكن تعويضه لعدد من الخدمات التي يوفرها للإنسان، ومعنى ذلك أن المحافظة على التنوع البيولوجي من فقدان والتدهور، يعني أساسا ضمان قدرة الطبيعة على توفير الغذاء؛ (Bureau, D. & al, 2020 P.2) أي أنه لا مجال لتحقيق الأمن الغذائي دون وجود لتنوع بيولوجي.

ومن هذا المنطلق تُؤمن "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة" بوجود صلة متينة، تجمع القطاع الزراعي بالتنوع البيولوجي، خاصة وأن بعض الممارسات الزراعية من شأنها أن تعود بالسلب على الطبيعة، وتسبب في تدهورها واستنزاف مواردها، وبالتالي الإخلال بقدراتها على تأمين غذاء صحي وآمن. ولذا نصّت الاستراتيجية على كثير من التدابير الملزمة والبالغة الأهمية، التي يتعين على دول الاتحاد الأوروبي اتخاذها، لتشجيع الانتقال نحو الممارسات المستدامة، والتي يذكر من بينها:

- الالتزام بالتقليل من استخدام المبيدات الكيماوية بشكل عام بنسبة 50 % بحلول عام 2030، ومن استخدام المبيدات ذات المخاطر العالية بنسبة 50 % بحلول ذات الأجل. (Une stratégie "De la ferme à la table" pour un système alimentaire équitable, sain et respectueux de l'environnement, 2020, p.7)

- الالتزام بزراعة 25 % على الأقل من أراضي الاتحاد الأوروبي زراعة عضوية بحلول عام 2030، مقارنة بالنسبة المسجلة حاليا وهي 8 %، ولا يخفى أن الزراعة العضوية هي تلك الزراعة القائمة على أساس بيئي، وعلى استخدام النفايات العضوية البيئية.

- التزام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتسريع الانتقال إلى الإنتاج المستدام للأسماك والمنتجات البحرية، ولتعزيز إدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط ومراقبتها بالتعاون مع الدول الساحلية، ومحاربة الصيد غير المشروع، ودخول المنتجات السمكية غير القانونية إلى دول الاتحاد

الأوروبي، وذلك في انتظار تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي للمصايد بحلول عام 2022. (De) "Une stratégie la ferme à la table" pour un système alimentaire équitable, sain et respectueux de (l'environnement, 2020, p.p. 10, 11

وفي نهاية هذا المطاف يمكن الملاحظة جليا أن "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من المزرعة إلى المائدة" تأتي استكمالا لبعض الجوانب الواردة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي إلى غاية 2030. والحقيقة أن كليهما تعكسان رؤية الاتحاد لإرساء مفهوم جديد للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنوع البيولوجي، لا سيما في ظل جائحة كورونا، وما أفرزته من تحديات جديدة تتعلق أساسا بتأمين مصادر الغذاء، التي تتأثر أساسا بأي تهديد للتنوع البيولوجي، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تهدد كوكب الأرض، وتندربكوارث بيئية وإنسانية.

الخاتمة:

في نهاية دراسة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي، خلصت هذه الورقة البحثية إلى جملة من التوصيات والنتائج المختلفة، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

أولا- النتائج: يمكن تلخيص بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- تركز استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي في جانبها القانوني على ترسانة هائلة من التشريعات ذات الصلة، وتعدّ لائحنا الموائل والطيور البرية أهمها وأشهرها، بل تعدان حجر الأساس في هاته الاستراتيجيات.

- تتضمن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي جملة من التدابير، المتكونة أساسا من خطط عمل وبرامج مختلفة، ذات أهداف طموحة، يسعى الاتحاد إلى بلوغها بحلول عام 2030، لتحقيق مزيد من الحماية للتنوع البيولوجي ومنع فقدانه.

- يؤكد الاتحاد الأوروبي في جميع استراتيجياته لحماية التنوع البيولوجي على أن أية خطط أو مشاريع تنموية؛ اقتصادية كانت أو اجتماعية، ينبغي أن تستند على دراسات تقييم الأثر البيئي، وذلك للوقوف على حجم التأثيرات التي يمكن أن تلحقها بالموائل، وبالأصناف الحيوانية والنباتية، وبالنظم الإيكولوجية، مؤمنا بذلك أن حماية التنوع البيولوجي فوق كل اعتبارات تنموية.

- ما يميز استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لحماية التنوع البيولوجي أنها لا تحدد أهدافا بعيدة المدى، بل عادة لا تتجاوز المدة المحددة لبلوغ أهدافها فترة عشر سنوات، وذلك ما يسمح للاتحاد بتقييم استراتيجياته بصفة دورية، ليس للوقوف على محاسنها ونقاط القوة فيها، ومدى نجاحها في تحقيق الحماية المرجوة للتنوع البيولوجي فحسب، بل لاكتشاف النقائص التي تعترضها، والفجوات التي تشوبها، وتحديد الصعوبات التي صادفتها، والوقوف على التحديات التي واجهتها، الأمر الذي يسمح لها بتدارك النقائص، واستكمال الثغرات والفجوات، ورسم استراتيجيات جديدة بآليات وأدوات مستحدثة، وبأهداف أكثر طموحا من سابقتها.

- إن الشيء اللافت في استراتيجيات حماية التنوع البيولوجي أنّ الاتحاد الأوروبي يمتلك استراتيجيات مستقلة ومنفصلة خاصة بحفظ التنوع البيولوجي، وفي الوقت ذاته يدمج اعتبارات حماية

هذا التنوع البيولوجي في جميع سياساته التنموية الأخرى، بل إنه يربط بين التنوع البيولوجي من جهة، وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد مستدام وصديق للبيئة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل استراتيجياته متكاملة، خاصة لتداخل مسألة حماية التنوع البيولوجي مع مختلف قطاعات الحياة الأخرى، واستحالة تجزئته عنها، وعلاقة التأثير والتأثر القائمة بين التنوع البيولوجي والقطاع الصناعي والزراعي، والصيد البري والبحري، والنقل وغيرها.

ثانيا- التوصيات:

تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تقدمها هذه الدراسة فيما يلي:

- يعود تنفيذ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي في المقام الأول إلى الرغبة الحقيقية والجدادة لدول الاتحاد الأوروبي في الالتزام بها، والتقييد بالأحكام الواردة فيها في الوقت المحدد، لتحقيق أهدافها المسطرة. إلا أن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها سياسات الاتحاد الأوروبي على وجه العموم، واستراتيجياته على وجه الخصوص، تتمثل في تأخر الدول الأعضاء في الامتثال لها. ولذا فإذا ما أريد لهذه الاستراتيجيات أن تحقق الفعالية المرجوة منها ينبغي على دول الاتحاد تحسين قدراته في التقييد والالتزام بمضمون هذه الاستراتيجيات، وتعزيز سبل العمل المشترك لوضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ كما ينبغي.

- إن الاكتفاء بتبني استراتيجيات لحماية التنوع البيولوجي ذات التزامات قانونية متميزة، وذات أهداف طموحة، غير كاف في حد ذاته لتحقيق الحماية اللازمة للتنوع البيولوجي، ذلك أن نجاح أي استراتيجيات يحتاج إلى توفير الموارد المالية الكافية واللازمة لتنفيذها على أرض الواقع، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة إذا ما كانت هذه الاستراتيجيات تتضمن تدابير وخطط وبرامج عمل ضخمة، لحفظ الموائل والأنواع الحيوانية والنباتية، كما هو الأمر بالنسبة لاستراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي. لذا فإنه يتعين على الاتحاد تعزيز سبل التمويل الكافي، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، والنهوض بمساعي حفظ التنوع البيولوجي في خضم حالة الركود الاقتصادي التي يشهدها جراء جائحة كورونا 19، وما أفرزته من تداعيات.

الإحالات والمراجع:

1. Directive 92/43/CEE du Conseil, du 21 mai 1992 Concernant La Conservation Des Habitats Naturels Ainsi Que de La Faune et de La Flore Sauvages, Journal Officiel de l'Union Européenne, N° : L 206, Du 22 Juillet 1992, p.p.7-50.
2. Directive 2009/147/CE DU Parlement Européen Et Du Conseil du 30 Novembre 2009 Concernant la Conservation Des Oiseaux Sauvages, Journal Officiel de l'Union Européenne, N° : L20, Du 26 Janvier 2010, p.p.7-25.
3. Blandin, Patrick, Au Leurre De La Biodiversité?, Revue Vraiment Durable, Paris, N°: 5, 2014, p.p. 19 -41, Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-vraiment-durable-2014-1-page-19.htm>.
4. Blin Marie-Claude, Les Directives Oiseaux et Habitats, Revue Juridique de L'Environnement, Strasbourg, France, N°. Thématique, 2009, p.p.115-119, Disponible sur : https://www.persee.fr/doc/rjenv_0397-0299_2009_hos_34_1_4823.

5. Born Charles-Hubert, *Chronique De Droit Européen De La Biodiversité*, Revue juridique de l'environnement, France, Strasbourg, Vol.4, 2014, p.p. 688- 708, Disponible sur : https://www.persee.fr/doc/rjenv_0397-0299_2014_num_39_4_6425.
6. Bureau Dominique et all, *Biodiversité En Danger: Quelle Réponse Économique? Notes du Conseil d'Analyse Economique*, Paris, N° :95, 2020, p.p. 1-12, Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-notes-du-conseil-d-analyse-economique-2020-5-page-1.htm>.
7. Stahl Lucile, *Le Droit de La Protection de La Nature et de La Biodiversité Biologique dans Les Collectivités Françaises D'Outre-mer. Thèse de Doctorat en Droit de L'Environnement*, Université Jean Moulin, Lyon 3, France, 2009.
8. *Options Possibles pour l'Après 2010 en ce qui Concerne La Perspective et les Objectifs de L'Union Européenne en Matière de Biodiversité*, Publié le : 19 Janvier 2010, Consulté le : 20/10/2020, Disponible sur : https://ec.europa.eu/environment/nature/biodiversity/policy/pdf/communication_2010_00_04fr.pdf.
9. Dufrêne, Marc, *Les Stratégies de Conservation de La Biodiversité*, Publié le : 2 Décembre 2012, Consulté le 19 Octobre 2020, Disponible sur : <http://biodiversite.wallonie.be/fr/strategies-biodiversite.html?IDC=5582>.
10. *Efficacité du Dispositif Natura 2000*, Consulté le 12 Octobre 2020, Disponible sur : <https://www.natura2000.fr/suivie-evaluation/efficacite-du-dispositif>.
11. *EU Green Deal: Les Stratégies « De La Ferme à La Table » et « Biodiversité » Dévoilées par La Commission Européenne*, Publié le : 24 Mai 2020, Consulté le : 21 Octobre 2020, Disponible sur : <https://www.europedirectpyrenees.eu/pacte-vert/eugreenddeal-ferme-table-biodiversite> (Consulté le 21/10/2020.)
12. Globensky, Lucas, *La Politique Environnementale Européenne: Un Rôle Majeur D'Impulsion, Des Résultats Inégaux*. Publié le mois de Février 2019, Consulté le : 6 Octobre 2020, Disponible sur : <https://www.lafabriqueecologique.fr/app/uploads/2019/03/politique-environnementale-europ%C3%A9enne.pdf>.
13. Kerstin, S., *Les directives «Oiseaux» et «Habitats» : Au service de la Nature et des Citoyens en Europe*, Publié en 2015, Consulté le: 2 Octobre 2020, Disponible sur : https://www.europedirectpyrenees.eu/wp-content/uploads/Directives_habitat_oiseaux.pdf.
14. *La Stratégie Biodiversité de l'UE à L'Horizon 2020*, Publié le mois de décembre 2011, Consulté le: 20 Octobre 2020, Disponible sur : https://ec.europa.eu/environment/pubs/pdf/factsheets/biodiversity_2020/2020%20Biodiversity%20Factsheet_FR.pdf.
15. *-Les Objectifs des Directives "Oiseaux" et "Habitats,"* Publié le : 21 Décembre 2009, Consulté le: 4 Octobre 2020, Disponible sur : <http://www.pays-de-la-loire.developpement-durable.gouv.fr/les-objectifs-des-directives-oiseaux-et-habitats-a731.html>.
16. *Natura 2000: Chiffres Clés*, Publié en 2020, Consulté le: 5 Octobre 2020, Disponible sur : <https://www.natura2000.fr/chiffres-cles>.
17. *Natura 2000*, Publié le mois Juin 2019, Consulté le : 12 Octobre 2020, Disponible sur : https://ec.europa.eu/environment/nature/info/pubs/docs/nat2000/factsheet_fr.pdf.
18. *Natura 2000 et Les Forêts*, Publié en 2015, Consulté Le 2 Novembre 2020, Disponible sur : https://www.natura2000.fr/sites/default/files/references_bibliographiques/kh0115465frc_002.pdf.
19. *Protéger La Biodiversité aux Niveaux Mondial, Européen et National - Un Cadre Politique Complexe Mais Complet*, Publié en 2020, Consulté le 16 Octobre 2020, Disponible sur : <https://biodiversity.europa.eu/policy>

20. Rouveyrol Paul, *Evaluer l'Efficacité de La Mise en Œuvre Des Directives Nature en France: Synthèse Bibliographique et Perspectives de Travail*, Publié le mois d'avril 2016, Consulté le: 7 Octobre 2020, Disponible sur : http://spn.mnhn.fr/spn_rapports/archivage_rapports/2016/SPN%202016%20-%2086%20-%20Efficacite_Natura_2000___synthese_bibliographique_et_perspectives.pdf.
21. *Rapport Relatif à l'Etat de Conservation des Espèces et des Habitats Protégés au Titre des Directives «Oiseaux» et «Habitats» et aux Tendances Observées au Cours de La Période 2013-2018*, Publié le : 15 Octobre 2020, Consulté le 16 Octobre 2020, Disponible sur : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:52020DC0635&from=FR>.
22. *Stratégie de l'UE en faveur de la biodiversité à l'horizon 2030 "Ramener la nature dans nos vies,"* Publié le : 20 Mai 2020, Consulté Le : 22 Octobre 2020, Disponible sur : https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/communication-annex-eu-biodiversity-strategy-2030_fr.pdf.
23. *Stratégie de l'Union Européenne en Faveur de la Biodiversité à L'Horizon 2030*, Publié le : 21 Mai 2020, Consulté le : 20 Octobre 2020, Disponible sur : <https://medwet.org/fr/2020/05/eu-biodiversity-strategy-for-2030-adopted>.
24. *Une stratégie "De La Ferme à la Table" Pour Un Système Alimentaire Equitable, Sain et Respectueux de L'Environnement*, Publié le : 20 Mai 2020, Consulté Le : 24 Octobre 2020, Disponible sur : https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:ea0f9f73-9ab2-11ea-9d2d-01aa75ed71a1.0002.02/DOC_1&format=PDF.

